تعزيز النمو وإنتاج فرص العمل في القطاعات ذات الأولوية

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

وثيقة مواضيعية ٠٨

خلفيّة

اندلعت أزمة جائحة كوفيد-١٩ في وقت كان الاقتصاد الفلسطيني يشهد فيه نموًّا في القطاعات غير القابلة للتداول - وخصوصًا قطاعات الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة والإسكان. وتتطلّب بعض القطاعات الفرعية في هذه المجالات استثمارات رأسمالية صغيرة، كما أنها أقلّ عرضة للصدمات السياسية. إلا أنّ هذا النمو أتى على حساب القطاعات المُنتِجة، مثل الزراعة والتصنيع، التي كانت تاريخيًا من أهمّ القطاعات لناحية التشغيل.

ومع أنّ

قطاع التصنيع

يشكّل عادةً أحد المحرّكات الأساسية النمو المرتكز على التصدير،

انخفضت

مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي من

٢٢.٢٪ في العام ١٩٩٤

إلى

١٣.٢٪ في العام ٢٠١٨

انخفضت مساهمته

في الناتج المحلّي الإجمالي

من ١٢,١٪ إلى ٧٪

خلال الفترة نفسها.

وحاليًا، تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٤٢٪.

وتهيمن على قطاع الخدمات الأنشطة المتدنية الإنتاجية، بما في ذلك التجارة الحكومية والداخلية، التي ترتكز على الاستيراد بشكل أساسي. لذا، قد يعيق نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى التنمية الاقتصادية المرتكزة على التشغيل وتعزيز التنافسية.

منذ توليها زمام الحكم، اعتمدت السلطة الفلسطينية استراتيجية تنموية قائمة على المجموعات القطاعية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. وسعت الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الاستثمار في هذه القطاعات للحدّ تدريجيًا من اعتمادها على إسرائيل بفعل الاحتلال.

الفجوات الأساسية

بالرغم من أنّ القطاع الخاص حقق بعض الإنجازات لجهة الوصول إلى الأسواق المحلّية والإقليمية والعالمية، لم تتحسّن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والتنافسية في معظم القطاعات بالقدر المطلوب لتوفير فرص العمل بفعالية.

فلا يزال الاقتصاد الفلسطيني تقليديًا،

وتعكس هيكليته التراجع في القطاعات المُنتِجة لصالح القطاعات الخدمية.

ومن أجل الاستفادة من الفرص المُتاحة في هذه القطاعات،

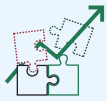

public policies and economic incentives will be needed

ينبغي صياغة سياسات عامة وتقديم حوافز اقتصادية لا لتعزيز الاستثمار فحسب، بل أيضًا لرفع مستوى الإنتاجية والتنافسية والمهارات، بالتوازي مع توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص. في هذا السياق، يتمثل التحدّي الأبرز في تذليل العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والعائلية بشكل خاص - التي تمثل أكبر صاحب عمل ومُستخدِم للعمّال في القطاع الخاص الفلسطيني.

ومع ذلك، يمكن لعدد من القطاعات الواعدة أن تُحرِز تقدّمًا في سلاسل القيمة الخاصة بها لجهة استخدام المزيد من العمّال الماهرين.

ويمكن لهذه القطاعات أن تعزّز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التعويض عن الواردات من خلال التجارة والتصدير.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

تتبنى الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٢١-٢٠٢٥ الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز آفاق العمل اللائق للنساء والشباب. ويُشار إلى أنّ حصّة قطاعَيْ الخدمات والتجارة مجتمعَيْن من إجمالي التشغيل بلغت ٥٧٪ تقريبًا في العام ٢٠١٨، أي بزيادة قدرها ٨٣٪ منذ العام ٢٠٠٠. وازدادت مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل بالتوازي مع تراجع حصّة القطاع العام، علمًا أنّ الأخير وفّر فرص عمل لما يقارب ٣٠٪ من النساء العاملات في السنوات الأخيرة. ومع ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة من معدلها المنخفض جدًا الذي بلغ ١٨٪ في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-١٩، من المهم مراعاة التفاوت الأفقي بين الجنسَيْن في سوق العمل من أجل إعادة إحلال التوازن في الاقتصاد عبر التركيز على القطاعات ذات الأولوية. كذلك، فإنّ المواقف الاجتماعية تجاه الأدوار الجنسانية، والحاجة إلى رعاية الأطفال، والعمل المنزلي غير المتساوي وغير المدفوع الأجر ومسارات التشغيل التاريخية كلها عوامل تساهم في ارتفاع عدد النساء العاملات في قطاع الخدمات، مقارنة بالقطاع الصناعي على سبيل المثال. ويرتفع معدل البطالة لدى النساء الحائزات على مستويات تعليم عالية (وهي ظاهرة لا تنطبق على الرجال). ومع أنّ النساء يلعبن دورًا هامًا في قطاع الزراعي، إلا أنّ عملهنّ في هذا القطاع غالبًا ما يكون غير منظَّم وغير مدفوع الأجر.

تبرز عدّة عوائق متعدّدة الأوجه تقوّض القدرة على تجاوز الفصل الأفقي بين الجنسَيْن في سوق العمل، بما في ذلك القيود على الحركة والوصول؛ والطلب الضعيف (لأسباب ثقافية) على عمل النساء؛ وعدم توفّر الائتمان (كما في أماكن أخرى)؛ وعدم القدرة على منافسة المنتجات الإسرائيلية والمستوردة في القطاعات التي تنشط فيها النساء (مثل الحرف اليدوية أو الصناعات الغذائية). وتشمل التحديات الأخرى محدودية خيارات التعليم العالي والمهني، ما يؤدّي إلى وصول العمّال إلى فرص عمل أقلّ وتقليدية الطابع؛ وأنظمة التشغيل غير الملائمة التي لا تقدّم حوافز كافية ولا تزيل العوائق أمام تشغيل النساء. بشكل عام، لم تتمكّن النُهُج المعتمدة حاليًا للتشجيع على تشغيل النساء من معالجة الفصل الأفقي بين الجنسَيْن في سوق العمل بفاعلية، إذ يركّز الكثير من هذه النُهُج على القطاعات التقليدية، ولا تتوفّر جهود (أو استثمارات) كثيرة لتوفير مساحة مشتركة لتحقيق التكامل بين القطاعات أو لرفع مستوى وجودة ومكانة تشغيل النساء في سلاسل القيمة سعيًا إلى تحقيق النمو المرتكِز على التشغيل العالي الإنتاجية.

المجالات القابلة للتحسين

تتمثل الأولويات الاستراتيجية

في تحديد القطاعات التي تتمتّع بمستوى عالٍ من مرونة العمالة، ورصد احتياجاتها التنموية ومتطلبات تحسين ظروف التشغيل فيها.

كذلك، تهدف الاستراتيجية إلى دعم القطاع الخاص

في هذه المجالات ذات الأولوية لإبقاء مستويات التشغيل الحالية على حالها، خصوصًا في غزّة، وزيادة استثمارات الشركات في هذه القطاعات لتعزيز التنافسية وتشجيعها على تنمية العمّال الجدد وتدريبهم لزيادة عوائد الاستثمار.

يمكن تحقيق ذلك عبر تطوير برامج الحوافز

وضمانات الاستثمار الحالية وتحسين المجالات الموجّهة نحو القطاع الخاص في هذه القطاعات. وسيتمّ توسيع هذه البرامج وتمكينها من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الشركات وواقعها، عبر تحفيز الاستثمار في تدريب العاملين، وخصوصًا الشباب والنساء من الداخلين حديثًا إلى سوق العمل.

المخاطر والتحديات

تفتقر وزارة العمل ووزارة الاقتصاد الوطني إلى القدرة الكافية على تنفيذ برامج وخدمات التشغيل العام في قطاع غزة. وغالبًا ما تحدّد القيود التي يفرضها الاحتلال مسار القطاعات الاقتصادية الرئيسية. على سبيل المثال، يُعزى تراجع القطاع الزراعي إلى القيود على الحركة في المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة إسرائيل، وهي في أغلب الأحيان أراضٍ زراعية وقريبة من الموارد المائية.

النتائج المرجوّة

١. تعزيز قدرة مؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك التعاونيات، العاملة في القطاعات ذات الأولوية في غزّة والمناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من الحفاظ على قدراتها التشغيلية والتنافسية ومن تحسين ظروف العمل.

سيتمّ تطوير وتقديم حزم الحوافز إلى الشركات العاملة في قطاعات اقتصادية معيّنة والتي توفّر فرص العمل للشباب في المناطق الأقل تقدّمًا، و/أو العاملة في قطاعات تستهدفها الحكومة في نهجها التنموي القائم على المجموعات القطاعية، وخصوصًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. وستُستكمَل هذه المساعي بجهود أخرى ترمي إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لممارسة أنشطة الأعمال.

المؤشر

- عدد فرص العمل (مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية) التي يتمّ إنتاجها مباشرة في القطاعات ذات الأولوية نتيجة برامج الحوافز والدعم.

التمويل المقترح

٨٠٠٠٠ دولار أميركي

لإجراء دراسة شاملة
لقياس مرونة الشباب

في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحديد التدخلات ذات الأولوية في القطاعات الفرعية.

٢٥ مليون دولار أميركي

لتطوير فرص الحصول على ائتمان

وخدمات تنمية الأعمال الأخرى المُتاحة للمؤسسات التي تستثمر في القطاعات ذات الأولوية، والتي تمتلك قدرة عالية على تشغيل الشباب والنساء.

٢٢٠٠٠ دولار أميركي

لتمويل إنشاء
آلية هدفها تسريع وتوسيع إنشاء المؤسسات

في القطاعات ذات الأولوية التي تمتلك قدرة عالية على تشغيل الشباب والنساء.

٣٠ مليون دولار أميركي

لرفع مستوى الإنتاجية وتحسين ظروف العمل

في ١٠٠٠ مؤسسة على الأقل في القطاعات ذات الأولوية.